

الرّأي عدد 222815
الصادر عن مجلس المنافسة
بتاريخ 29 أفريل 2022

إنّ مجلس المنافسة،

بعد الإطّلاع على مكتوب وزير التجارة وتنمية الصادرات المرسّم بكتابة المجلس بتاريخ 31 جانفي 2022 تحت عدد 222815 والمتضمن طلب إبداء الرأي حول مشروع عملية إقتناء شركة "Blue VIP II Blue B.V" وهي " Vitol Investment Partnership II Limited " شركة فرعية مؤسّسة حديثا من قبل شركة Vivo " وذلك طبقا لأحكام الفصل 11 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسيّر أعمال مجلس المنافسة.

وعلى الأمر عدد 1148 لسنة 2016 المؤرّخ في 19 أوت 2016 والمتعلّق بضبط إجراءات وصيغ الاستشارة الوجوبية لمجلس المنافسة حول مشاريع النّصوص التشريعية والتّرتيبية.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء المجلس وفق الصيغ القانونية بجلسة يوم الخميس 29 أفريل 2022.

وبعد التأكّد من توفر النّصاب القانوني.

وبعد الاستماع إلى المقرّرة السيدة ايام العوني في تقريرها الكتابي.

وبعد المداولة استقر رأي الجلسة العامة لمجلس المنافسة على ما يلي:

I. تقديم عملية التركيز:

تُمثل عملية التركيز الرّاهنة في إقتناء شركة "Vitol Holding B.V" لكافّة أسهم شركة "Vito" بشكل يجعلها مالكة لكامل رأس المال الشّرّكة الجديدة. وقد قدمت شركة "Vito Holding B.V" طلب التّرخيص في عملية التركيز لوزيرة التّجارة وتنمية الصادرات اعتباراً لتوفّر الشرط المتعلّق برقم المعاملات في تونس والمقدّر بـ 800 257 846 دينار وذلك حسب القوائم المالية للشركات المعنية لسنة 2020.

1. الأطراف المعنية مباشرة بعملية التركيز:

1.1 - الشركة المقتنية:

تأسّست شركة "Vitol" الهولندية سنة 1966 وهي شركة تجارية عالمية تنشط في قطاع الطاقة وتمتلك 40 مكتباً في جميع أنحاء العالم (البحرين وجنيف وهيوستن ولندن وروتردام وسنغافورة ..).

على الصعيد العالمي: تنشط هذه الشركة في مجال تجارة البترول والمواد الأولية وكذلك في الأسواق المالية المرتبطة بقطاع البترول والغاز. كما تنشط في توزيع البترول الخام والمواد البترولية والغاز الطبيعي والفحم والكهرباء، وتعامل مع مختلف الشركات البترولية الكبرى ومؤسسات التكرير والتجّار المستقلّين (négociants indépendants). وقد اتّسع خلال السنوات الأخيرة نطاق نشاط شركة "Vitol" وذلك من خلال العديد من عمليّات التركيز

الاقتصادي المتمثلة في شراء العديد من الأصول. بحيث تمتلك الشركة المذكورة اليوم عدداً كبيراً من الفروع في جميع أنحاء العالم، ما يقارب عن 6500 محطة خدمة بيع بالتفصيل. كما وزّعت شركة Vitol أكثر من 339 مليون طنٍ من النفط خلال سنة 2020، بالإضافة إلى أنشطتها التجارية، وهي تتمتع بخبرة طويلة في الاستثمار في الأصول المتعلقة بالطاقة والمنتجات النفطية في مختلف الأسواق مثل شمال أفريقيا، شمال أستراليا وتركيا، وحققت 140 مليار دولار كرقم معاملات عالمي.

» على الصعيد الوطني: تنشط شركة "Vitol" بتونس في تجارة المنتجات النفطية المكررة (من الغير) التي تشتريها وتبيعها من أجل الحصول على هامش الوسيط، وهي لا تمتلك أي فرع في البلاد التونسية. وقد حققت رقم معاملات في تونس يقدر بحوالي 000,200,300 دولار أمريكي من خلال تجارة البترول بحوالي 63% من مبيعاتها في تونس، تجارة дизيل بحوالي 36% من المبيعات وتجارة غاز البترول المسيل بأقل من 1%.

كما تشارك شركة Vitol بصفة منتظمة في طلبات العروض الخاصة بتزويد الشركة التونسية لصناعات التكرير والتي تمثل المزود الوحيد لغاز البترول المسيل بالنسبة للسوق الوطنية. إلا أن شركة "Vitol" لا تنشط في مجال توريد الوقود بالتجزئة أو توريد الوقود بالجملة.

2.1- الشركة المستهدفة من عملية التركيز: وهي شركة "Vivo" التي تعتبر شركة خفية الإسم خاضعة للقانون الانجليزي تأسست في سنة 2011 من خلال البيع التدريجي لأنشطة Shell بإفريقيا في مجال توزيع البترول والمواد البترولية وغاز البترول المسيل في 14 دولة إفريقية من بينها تونس.

» على الصعيد العالمي: توزع وتبيع شركة "Vivo" وقود العلامات التجارية "Shell" وإنجين "Engen" ومواد التشحيم في إفريقيا وتشتهر في 23 بلداً إفريقيا ولديها شبكة تضم 400 محطة خدمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تحقق مداخيلًا من الشركات غير الوقودية، لا سيما من خلال المتاجر الصغيرة والمؤسسات التي تعمل بالخدمات الغذائية. وقد تمكن

شركة "Vivo" خلال سنة 2020، من تحقيق أكثر من مليار لتر من سعة التخزين في أفريقيا ولها 57 مستودعاً في أكثر من 50 موقعاً. كما حققت Vivo في سنة 2020 إيرادات عالمية بلغت 6,918 مليون دولار أمريكي، موزعة بين قطاعات التشغيل على النحو التالي:

النسبة المائوية	قيمة الإيرادات بالدولار الأمريكي	
64,1	4 436 مليون	أنشطة التوزيع
30,6	2116 مليون	الأنشطة التجارية
5,3	366 مليون	المحروقات
100	6918 مليون	المجموع

تتوزع حصص أهم المساهمين في هذه الشركة بتاريخ 31 ديسمبر 2020 على النحو المبين بالجدول التالي:

النسبة المائوية	المساهمين
36,10	VITOL
5,34	Helios Investment Partners
3,36	Petronas Marketing International SDN BHD

على الصعيد الوطني: إقتنت شركة "Vivo" خلال سنة 2011، أنشطة "Shell" في مجال توزيع النفط ومشتقاته. وبلغ رقم معاملاتها خلال سنة 2020 ما قيمته 449,231,000 دولار أمريكي أي ما يعادل (1,846,800 طن). وبلغت قيمة أصولها 120,807,285 دولار أمريكي. وتنشط هذه الشركة في توزيع المواد البترولية كما تقوم بتوزيع غاز البترول المسيل

وإنتاج وتوزيع مواد التزييت (lubrifiants) إضافة إلى كلّ ما يتعلّق بالطّاقات المتتجدّدة عبر الشركات التي تمتلكها بالبلاد التونسية مثلما يبيّنه الجدول التالي:

	Activités	Revenus en Tunisie 2020 (TND)	Actionnariat
Société Vivo Energy Tunisie S.A.	Distribution et commercialisation de carburants, lubrifiants et autres	1 147 124 065	100 %
Société Butagaz Tunisie S.A.	Distribution et commercialisation de GPL	89 195 568	100 %
Société Sudgaz S.A.	Site de stockage et de remplissage de GPL	6 859 486	65,01 %
Société d'Exploitation et de Gestion des Points de Vente S.A.	Gestion des sites dont la propriété et l'exploitation est en propre "Company-Owned / Company-Operated" sites	160 696 437	48,40 %

تمتلك شركة "Vivo" 168 محطة خدمة بيع بالتفصيل بالبلاد التونسية. كما أنّ المزود الوحديد للمنتجات البترولية للشركة المذكورة بتونس هي شركة STIR. والتي تعتبر المزود الوحديد لحاجيات السوق التونسية من مواد البترول والمحروقات، وهي سوق منظمة خاضعة لسيطرة الدولة، بإعتبارها تتولى جميع عمليات التوريد، وبالتالي فإنّ جميع المنتجات التي تزوّد بها "Vivo" في تونس تأتي من هذا المصدر الوحديد (باستثناء زيوت التشحيم).

وفي ما يلي قائمة المؤسسات الاقتصادية المرتبطة بشركة "Vivo" :

	Activité	Revenus Tunisie 2020 (TND)	Actionnariat	Autres actionnaires
Société d'Entrepôts Pétroliers de Tunisie S.A.	Stockage et traitement de carburants	4 328 054	30 %	• OLA Energy (30 %) • Total (35 %) • StarOil (5 %)
Société Bitumes de Tunis S.A.	Stockage et traitement de bitume	812 258	49,9 %	OLA Energy (49,9%)
Viniz Food S.A.	Exploitation de restauration et de boissons	224 780	50 %	L'Olivier (50 %)
Société d'Exploitation et de Gestion des Pipelines de Rades S.A.	Gestion commune des pipelines	640771	25 %	• OLA Energy (25%) • Total (25%) • SNDP (25%)

3.1- تكيف عملية التركيز:

وفقاً للفصل 7 من القانون عدد 36 لسنة 2015 و المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة و الأسعار: ” يعدّ تركيزا اقتصاديا بحكم هذا القانون كل عمل مهما كان شكله ينجرّ عنه نقل كل أو جزء من ملكية أو حق الانتفاع من ممتلكات أو حقوق أو سندات مؤسسة من شأنه تكين مؤسسة أو عدة مؤسسات من ممارسة سيطرة حاسمة على نشاط مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى وذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة“.

من خلال هذا الفصل وقع تعريف التركيز الاقتصادي تعريفاً مزدوجاً، حيث أشار المشرع إلى الوسيلة التي تتحقق بواسطتها عملية التركيز وإلى النتيجة المترتبة عنها في الآن ذاته.

ويقصد بالوسيلة تلك الطريقة التي يتم بمقتضاها التركيز الاقتصادي مثل عمليات دمج المؤسسات (Les fusions d'entreprises) سواء بخلق مؤسسة جديدة أو باستيعاب مؤسسة لأخرى (Fusion par absorption) أو عملية امتلاك أسهم (Prise de participation) أو تكوين

مجموعة مؤسسات (Groupe d'entreprise) أو بخلق مؤسسة مشتركة أو فرع مشترك من مؤسسات متنافسة (Filiale commune).

ويستنتج من ذلك أن النمو الذاتي للمؤسسة لا يندرج ضمن عمليات التركيز الاقتصادي بينما تعتبر الحالات التي تخلى فيها مؤسسة عن كامل حقوقها أو سلطة قرارها لفائدة مؤسسة أخرى أو على جزء من استقلاليتها لفائدة مؤسسة أخرى حالة من حالات التركيز الاقتصادي. أما عنصر النتيجة فيقصد به إكتساب مؤسسة ما سلطة رقابة أو سيطرة حاسمة على نشاط مؤسسة أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

وتكون هذه السيطرة مباشرة عند تمع المؤسسة المسيطرة بأغلبية حاسمة في مجلس إدارة مؤسسة أخرى أو منحها إمكانية تعين مسيري المؤسسة المسيطرة عليها. وتكون غير مباشرة في صورة تمكن مؤسسة ما، تتمتع بعلاقات مميزة مع مؤسسة أخرى باعتبارها حريفاً أو مزوداً لها، من ممارسة تأثير هام على إدارتها نتيجة وجود وضعية سابقة بين الطرفين تجعلها في تبعية فعلية تجاه الأخرى. وتعد عملية التركيز الراهنة وال المتعلقة باقتناء "Vitol Holding B.V" عن طريق "VIP II Blue B.V" ¹ وهي شركة فرعية ² لـ"Filiale" لكامل أسهم شركة Vivo "عملية تركيز عالمية باعتبار أن الاتفاق قد تم بين شركات عالمية مالكة لشركات فرعية أو لفروع ناشطة بأسواق أجنبية مختلفة ومتعددة من بينها السوق التونسية. ووفقا لما تقدم، فإن عملية التركيز الراهنة تتعلق بعملية استحواذ (prise de contrôle) من شأنه أن ينجر عنها انتقال لسلطة القرار داخل مجلس الإدارة فيما يتعلق بخدمات توزيع البترول والمواد البترولية وغاز البترول المسيل من شركة Vivo" لشركة Vitol .

¹ مؤسسة حديثاً من قبل شركة "Vitol Investment Partnership II" Limited

² تعتبر شركة فرعية ويطلق عليها المصطلح القانوني "Filiale" حسب مقتضيات الفصل 461 من مجلة الشركات التجارية " وتعتبر شركة فرعية كل شركة يرجع أكثر من خمسين بالمائة من رأس مالها مباشرة أو غير مباشرة للشركة الأم وذلك دون اعتبار الأسهم التي لا تمنح حامليها حق الاقتراع". وتحتاج هذه الشركة الفرعية باستقلالية باعتبار أن لها شخصية قانونية مستقلة عن الشركة الأم.

II- تقييم عملية التركيز:

1- التقييم القانوني لعملية التركيز:

✓ حول خضوع عمليات التركيز الاقتصادي المبرمة بين شركات عالمية غير منتصبة بالسوق الوطنية إلى مقتضيات قانون المنافسة والأسعار:

من خلال ما جاء بمقتضيات الفصل 7 المذكور أعلاه فإنّ المشرع لم يفرق في إطار تعريفه لمفهوم التركيز الاقتصادي بين المؤسسات الوطنية والأجنبية وبين ما إذا كانت هذه المؤسسات متواجدة داخل أو خارج السوق الوطنية وإنما اعتمد في تقديره مدى خضوع عملية التركيز لرقابة الوزير المكلف بالتجارة على مدى تأثير هذه العملية على التوازن العام للسوق الوطنية وذلك وفقا لما نصّت عليه أحكام الفقرة الثانية من الفصل سالف الذكر من أنه : "يجب عرض كلّ مشروع تركيز أو عملية تركيز اقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعية هيمنة على السوق الداخلية أو جزء منها على موافقة الوزير المكلف بالتجارة".

وبحسب فقه مجلس المنافسة وتحديدا الرأي عدد 82229 الصادر بتاريخ 23 أفريل 2009 فإنّ أحكام الفصل 7 من القانون المذكور تنسب على عملية التركيز المبرمة بين شركات أجنبية عالمية غير منتصبة بالسوق الوطنية نظراً لتأثير هذه العملية على السوق الوطنية، وهو نفس التوجّه الذي أكّد عليه مجلس المنافسة الفرنسي في رأيه عدد 10-A-2001 المؤرّخ في 12 جوان 2001 والمتعلّق باستيعاب شركة بوينق لمجمع يابسان.

وبحدّر الإشارة إلى أنّ عمليات التركيز العالمية (transnationale concentration) يمكن أن يكون لها تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة على السوق الوطنية وذلك حسب ما يبرره الجدول التالي:

طبيعة التأثير على السوق الوطنية	شكل عملية التركيز العالمية
تأثير مباشر	اقتناء شركة أجنبية عالمية لشركة أخرى أجنبية لها أنشطة بالسوق الوطنية
تأثير غير مباشر	اقتناء شركة أجنبية عالمية لشركات أجنبية لها علاقة اقتصادية بشركات أخرى لها أنشطة بالسوق الوطنية

وبالرجوع إلى الأوراق المظروفة بالملف الإستشاري الراهن، تعتبر عملية اقتناة "Vitol" بصفة غير مباشرة لشركة "vivo" ذات تأثير مباشر على السوق الوطنية حيث أن شركة "vivo" والتي هي أحد أطراف عملية التركيز، تمتلك فرعاً ناشطاً بالسوق الوطنية . فالطريقة التي يمتضها تتم عملية التركيز تمثل في إحالة كامل أسهم شركة "vivo" وبالتالي نقل كامل الملكية لفائدة شركة "Vitol". كما أن الشركة المقتنية ليس لها أي فروع بالبلاد التونسية خلافاً لما هو الشأن بالنسبة للشركة المستهدفة والتي تنشط بالبلاد التونسية كما لها العديد من الشركات الفرعية، وعليه فإن مفهوم التركيز المنصوص عليه بالفصل 7 من القانون عدد 36 لسنة 2015 يتوفّر في هذه العملية.

✓ في مدى خضوع عملية التركيز الحالية لرقابة مجلس المنافسة:

حتى تكون عملية التركيز خاضعة لرقابة الوزير المكلف بالتجارة وبالتالي لرقابة مجلس المنافسة على معنى الفقرة الثامنة من الفصل 11 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار لا بد أن يتعلق الأمر بتركيز اقتصادي وأن يبلغ هذا التركيز درجة معينة يمكن أن تؤثر على المنافسة. كما تلزم أحكام الفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة الأسعار أن يعرض على موافقة الوزير المكلف بالتجارة كل مشروع تركيز أو عملية تركيز اقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعية هيمنة على السوق الداخلية أو جزء منها بعد توفر أحد الشرطين التاليين:

- أن يتجاوز نصيب هذه المؤسسات مجتمعة خلال سنة نسبة 30% من البيوعات أو الشراءات أو كل الصفقات الأخرى على السوق الداخلية لمواد أو منتجات أو خدمات بديلة أو جزء من هذه السوق.
- أن يتجاوز إجمالي رقم المعاملات المنجز من طرف هذه المؤسسات في السوق الداخلية مبلغا ضبط بالأمر الحكومي عدد 780 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 بـ 100 مليون دينار.

وبالرجوع إلى المعطيات المالية المتوفرة صلب مظروفات الملف يتبيّن أنّ إجمالي رقم المعاملات للأطراف المعنية في تونس يقدّر بأكثَر من 100 مليون دينار وذلك حسب القوائم المالية للشركات لسنة 2020 على النحو المبيّن بالجدول الآتي:

رقم معاملات Vivo لسنة 2020	رقم معاملات Vitol لسنة 2020	
200 300 000 USD (560 840 000 دينار)	(449 231 000 USD (257 846 800 دينار)	تونس
140 000 000 000 USD	6 918 000 000 USD	العالم

وبعد ذلك فإنّ عملية التّركيز الرّاهنة تصبح خاضعة وجوباً إلى الحصول على ترخيص مسبق من قبل الوزير المكلّف بالتجارة اعتباراً لتوفّر الشّرّط المتعلّق برقم المعاملات وذلك في إطار حدود تأثيرها على السوق الوطنية. وبحدر الإشارة إلى أنّ رقم المعاملات المحقّق بتونس المبيّن أعلاه تمّ تحقيقه في سوق مؤطّرة (Un marché fortement régulé).

2- السوق المرجعية:

✓ الإطار التشريعي والترتيبي المنظم لقطاع المحروقات:
يخضع قطاع إنتاج وتوزيع المحروقات وخاصة الغاز الطبيعي إلى جملة من النّصوص التشريعية الآتي ذكرها:

- القانون عدد 59 لسنة 1989 المؤرّخ في 18 ماي 1989 المتعلق بالصادقة على الإتفاقية وكراس الشروط وملحقاتها الخاصة بـ "أملكار" المضادة بتونس في 25 أكتوبر 1988 بين الدولة التونسية من جهة والمؤسسة التونسية لأنشطة البترولية "إيتاب" وهو ستن للبترول والمعادن "هومت" من جهة أخرى.

- القانون عدد 93 المؤرّخ في 17 أوت 1999 المتعلق بإصدار مجلة المحروقات.

- القانون عدد 15 المؤرّخ في 18 فيفري 2008 المتعلق بتنقيح وإتمام مجلة المحروقات الصادرة بمقتضى القانون عدد 93 لسنة 1999 المؤرّخ في 17 أوت 1999.

- قرار وزير الإقتصاد الوطني المؤرّخ في 22 ماي 1992 المتعلق بتأسيس عقد إمتياز لاستغلال المواد المعدنية من المجموعة الثانية يعرف بعقد إمتياز "مسكار".

- قرار وزير الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المؤرّخ في 18 جانفي 2007 والمتعلق بتأسيس إستغلال المحروقات يعرف بإمتياز الاستغلال "صدربرل".

تحديد الأسواق المرجعية:

تتمثل السوق المرجعية المعنية بعملية اقتناص "Vitol Holding B.V" عن طريق شركة "VIP II Blue B.V" لكامل أسهم شركة "Vivo" في سوق خدمات وتوزيع المنتجات النفطية والتي بدورها تنقسم إلى أربعة أسواق مرئية فرعية كالتالي:

*** سوق توزيع الوقود التجاري:**

الوقود التجاري هو نتاج عملية تكرير المواد البترولية ويقع توزيعه إما عن طريق قنوات البيع بالجملة لفائدة موزعين آخرين ومنهم إلى الصناعيين، أو إلى محطّات الخدمات.

❖ سوق توزيع الوقود بالتفصيل:

يتم داخل هذه السوق بيع الوقود بالتفصيل وبالخصوص البترین والديازال للسيارات والمحركات وذلك عن طريق محطّات الخدمات.

❖ سوق توزيع غاز البترول المسيل:

يتم داخل هذه السوق توزيع غاز البترول المسيل وهو خليط من غازات هيدرو كربونية المستخدمة كوقود في أجهزة التدفئة والعربات وفي الآونة الأخيرة تزايد استخدامها في مقابل الغازات الكلورو-فلورو-كربونية مثل غاز الثلاجات للتقليل من الأضرار التي تسبّبها للبيئة.

❖ سوق توزيع مادّة البيتومين أو الإسفلت:

يتم داخل هذه السوق توزيع البيتومين أو الإسفلت وهو المادّة الرابطة التي تخلط مع الرّكام للحصول على الخلطات المكونة للأسطح المختلفة المستخدمة في رصف الطرق، وهنالك عدّة أنواع من الموادّ البيتومينية يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة أهمّها البيتومين الناتج عن عمليّات تكرير النّفط الخام.

3- نشاط أطراف عملية الاقتناء على مستوى السوق المرجعية:

تنشط شركة "Vitol" في تونس في تجارة المنتجات النفطية المكرّرة (من الغير) التي تشتريها وتبيعها من أجل الحصول على هامش ربح الوسيط، وهي لا تملك أي فرع بتونس.

وقد حقّقت رقم معاملات في تونس يقدر بحوالي 200,300,000 دولار أمريكي من خلال تجارة البترین (بحوالى 63٪)، تجارة الديزل (بحوالى 36٪)، غاز البترول المسيل بأقل من (1٪) من مبيعاتها في تونس، وتعتبر الشركة التونسية لصناعات التكرير، الحريف الرئيسي لشركة "Vitol" حيث تنشط الشركة في تكرير النفط الخام ولها حصريّة توريد كل المحروقات والمواد البترولية لتغطية كامل حاجيات البلاد من المحروقات. وبالإضافة إلى تزويد STIR، فإنّها تزود

أيضا عددا محدودا من الشركات الأخرى بصفة ظرفية والتي بدورها تزود بعد ذلك لـ STIR مثلما يبينه الجدول التالي:

المنتجات النفطية المكررة التي قدمتها Vitol في تونس خلال سنة 2020:

	Clients	Secteur	Chiffre d'affaires 2020 (USD)	Volumes 2020 (TM)	% du chiffre d'affaires total
Essence	STIR	Gouvernement	127 000 000	290 594	63 %
Diesel	Saras S.P.A. (client final : STIR)	Raffineur	32 400 000	94 322	17 %
	BB Energy B.V. (client final : STIR)	Négociant mondial	22 600 000	62 901	11 %
	Lukoil (client final : STIR)	Pétrole et gaz intégrés	17 600 000	34 188	8 %
GPL	Naftomar Shipping And Trading Co. Ltd. Inc. (client final : STIR)	Négociant	600 000	1 252	< 1 %

وتتجه الإشارة إلى أن شركة "Vitol" لا تمتلك سعة تخزين في تونس ولكنها تستأجر منشأة تخزين الوقود المستخدم فقط لتزويد الأسواق خارج تونس. كما لا تنشط الشركة المعنية في مجال توريد الوقود بالتجزئة أو توريد الوقود بالجملة.

أما بالنسبة لشركة "vivo" فإنها تنشط في كل الأسواق المرجعية الفرعية التالية:

- على مستوى سوق توزيع الوقود التجاري: توفر الوقود للحرفاء في قطاعات الصناعة والنقل والبناء، وقد بلغ رقم معاملاتها في تونس خلال سنة 2020 ما قدره 449,231,000 دولار أمريكي (338,260,399 دينار).

- على مستوى سوق توزيع الوقود بالتفصيل: تتصرّف في 168 محطة خدمات منتشرة في جميع أنحاء تونس.

- على مستوى سوق توزيع غاز البترول المُسْبِل: تمارس شركة "vivo" نشاطها عن طريق شركة Butagaz Tunisie SA

وعليه وبالاستناد إلى دراسة السوق المبيّنة أعلاه وإلى الوثائق المظروفة بالملف، يتّضح أنّ تأثير هذه العملية لا يمكن استنتاجه إلا بالنظر إلى وضعية المنافسة على مستوى السوق المرجعية قبل عملية الاقتناء ثم إلى الوضعية بعدها، وذلك بالاعتماد على موازنة المنافسة والتي تمكّن من تقييم انعكاسات عملية التركيز الحالية على وضعية المنافسة من خلال التعرّض لآثارها التكتلية المحتملة أو كذلك آثارها المحتملة على مستوى هيكلة السوق المرجعية، علما وأنّ المفوضية الأوروبيّة قد وافقت على مشروع عملية التركيز الراهن باعتبار أنه لا يطرح أيّة إشكالية على مستوى السوق الأوروبيّة المشتركة.

4. وضعية المنافسة بالسوق التونسيّة قبل عملية التركيز:

حسب المعطيات الواردة من وزارة الصناعة والمناجم والطاقة ، تنشط بالسوق المرجعية المتعلقة بخدمات توزيع البترول والمواد البترولية وغاز البترول المُسْبِل كلّ من الشركات التالية:

- الشركة الوطنية لتوزيع البترول
- شركة طوطال
- شركة فيفو انرجي
- شركة اولي انرجي
- شركة ستار اوبل

أمّا بالنسبة لتوزيع المحروقات وغاز البترول المسال، فإنّه توجد خمس شركات منها الشركة الوطنية لتوزيع البترول وهي شركة عمومية معتمدة لتوزيع المواد البترولية إضافة لشركة خاصة

تونسية وثلاث شركات متعددة الجنسيات وت تكون شبكة التوزيع من 850 محطة موزعة في كامل تراب البلاد. كما تضبط أسعار تسليم منتوجات النفط عند التوريد أو عند خروجها من مصفاة التكرير بمقتضى قرار مشترك من الوزير المكلف بالطاقة والوزير المكلف بالمالية. وتضبط أسعار البيع للعموم وها هي الربح بالتفصيل بمقتضى قرار مشترك من الوزير المكلف بالطاقة والوزير المكلف بالتجارة.

وقد شهد قطاع خدمات توزيع البترول والمواد البترولية وغاز البترول المسيل نموا ملحوظا إذ بلغ رقم المعاملات الجملي المنجز في سنة 2020 حوالي 686 735 ألف دينار حسب ما يبيّنه الجدول التالي:

حصة السوق المقدرة لسنة 2020			
Opérateurs	Volume (m 3)	Valeur (milliers TND)	Parts de Marché
SNDP	339 730	445 579	60 %
TotalEnergies	65 751	85 406	12 %
Vivo	64 031	82 992	11 %
Star Oil	49 294	63 429	9 %
OLA Energy	45 179	58 279	8 %
Marché total	563 985	735 686	100 %

المصدر: مجموعة المهن التابعة لـ "GPP" (الحجم) وتقديرات Vivo (القيمة)

ويستخلص من المعطيات التي تضمنها الجدول الإحصائي أن أهم شركة ناشطة في سوق خدمات وتوزيع المنتجات النفطية هي شركة "SNDP" بحصة سوق تبلغ 60% في سنة 2020 تليها "ططال" بنسبة 12% ثم "vivo" بنسبة 11% ثم " Starr Oil" بنسبة 9% وأخيراً "OLA Energy" بنسبة 8%. ويمكن التأكيد على أن هيكلة السوق الحالية وتوزع حصة السوق بين المؤسسات الناشطة في القطاع تبرز أن وضعية المنافسة بين الفاعلين تعتبر غير متوازنة حيث

تسيطر شركة SNDP على أكثر من نصف السوق بينما تقاسم الأربع شركات الأخرى أقل من النصف من هذه السوق. وتنقسم سوق خدمات توزيع البترول والمواد البترولية وغاز البترول المسيل إلى أسواق مرجعية فرعية والتي توزع حصص السوق داخلها كالتالي:

❖ بالنسبة لسوق توزيع الوقود بالتفصيل:

قدّرت حصة سوق شركة vivo بـ في سنة 2020 وهي بذلك تتحلّل المركز الأول، وتوزع حصص السوق بين المؤسسات الناشطة في سنة 2020 يؤشر على أن المنافسة بين الفاعلين تعتبر متوازنة حيث أن شركات "vivo" و"طوطال" و"OLA energy" و"SNDP" حققت نسباً متقاربة تتراوح بين 20% و27% كحصة سوق باستثناء شركة "ستار أويل" التي حققت نسبة 6% مثلما يبرزه الجدول التالي:

توزيع الوقود بالتفصيل			
Opérateurs	Volume (m³)	Valeur (milliers TND)	Parts de Marché
Vivo	699 289	997 323	27 %
SNDP (Agil)	671 545	957 754	26 %
TotalEnergies	538 760	768 377	21 %
OLA Energy	511 658	729 724	20 %
Star Oil	168 561	240 400	6 %
Marché total	2 589 812	3 693 578	100 %

(المصدر: تقديرات GPP 2020 (الحجم) و Vivo (القيمة)

❖ بالنسبة لسوق توزيع غاز البترول المسيل:

تنشط في سوق توزيع غاز البترول المسيل ثلاثة شركات فقط وهي Vivo وطوطال وSNDP.

كما أنّ توزّع حصص السوق بين المؤسّسات الناشطة في سنة 2020 يدلّ على أنّ المنافسة بين الفاعلين غير متوازنة حيث تسيطر شركة SNDP على نصف السوق بينما تقاسم كلّ من طوطال وShell النّصف الباقي من هذه السوق حيث أنّ حصّة سوق Vivo تقدّر بـ 28% بينما تبلغ حصّة سوق طوطال 30%，على النحو المبيّن بالجدول التالي:

توزيع غاز البترول المسيل			
Opérateurs	Volume (m 3)	Valeur (milliers TND)	Parts de Marché
SNDP	426 770	134 816	42%
TotalEnergies	311 907	98 531	30%
Vivo	285 137	90 074	28%
Marché total	1 023 814	323 420	100%

المصدر: تقدیرات 2020 GPP (الحجم) و Vivo (القيمة)

❖ بالنسبة لسوق توزيع الوقود التجاري:
قدّرت حصّة سوق شركة Vivo بـ 32% في سنة 2020 وهي بذلك تتحلّ المركز الأول تليها شركة SNDP بـ 30% وهو ما يعتبر مؤشّراً على أنّ المنافسة بين الفاعلين تعتبر متوازنة بين الشركتين كما يبرّزه الجدول التالي:

توزيع الوقود التجاري			
Opérateurs	Volume (m 3)	Valeur (milliers TND)	Parts de Marché
Vivo	12 682	45 200	32 %
SNDP	11 668	41 588	30 %
OLA Energy	7 628	27 188	19 %
TotalEnergies	6 808	24 265	17 %
Star Oil	734	2 615	2 %

المصدر: تقدیرات 2020 GPP (الحجم) و Vivo (القيمة)

وعليه، تعدّ السوق المرجعية سوقا ذات احتكار الأقلية (marché oligopolistique) وينشط بها عدد محدود نظراً لعدّد حواجز الولوج إلى السوق حيث نصّ الفصل الثالث من القانون عدد 45 المؤرّخ في 1 جويلية 1991 والمتعلّق بمتوجات النفط على أنّ تعاطي نشاط توريد منتوجات النفط وتصديرها وتكريرها وتسلّمها من معامل التكرير وخزتها وتوزيعها يخضع إلى الموافقة المسبقة من قبل الوزير المكلّف بالطاقة بعد أخذ رأي اللجنة الاستشارية للمحروقات، وذلك علّوة على الحواجز التقنية والفنية والمالية الهامة التي يتطلّبها الولوج للسوق من ناحية أهميّة الاستثمارات المطلوبة ومن ناحية ضرورة التحكّم والحصول على التكنولوجيا الضروريّة وخاصة تلك المتعلّقة بالسلامة والمحافظة على البيئة.

4 - تقييم عملية التركيز على وضعية المنافسة بالأسواق:

▷ الآثار الأفقيّة:

يمكن لعملية تركيز أفقى أن تنتج آثارا سلبية على المنافسة بالسوق المرجعية على خلفية تدعيم وضعية الكيان المستحوذ بالسوق بعد تجمّع المختصّين السوقية لطرف في عملية التركيز أو من خلال خلق كيان جديد يتمتع بمركز مهيمن بالسوق وله استقلالية تامة للقرار بعض النظر عن المنافسين أو الحرفاء أو المستهلكين. ويكون هذا التهديد أكثر جدية عندما تكون السوق المرجعية سوقا ذات احتكار الأقلية أو سوقا تتميّز بتركيز كبير للعرض بها حتى وإن لم يكن الكيان الناجم عن عملية التركيز الاقتصادي في وضعية هيمنة واضحة على السوق. وفي هذه الحالة يمكن أن يتمثل التهديد بالإخلال بالمنافسة في:

- ✓ إمكانية الترفع في الأسعار بغض النظر عن الأسعار المتداولة بالسوق قبل عملية التركيز.
- ✓ التقليل من تنوع العرض من الناحية الكمية والكيفية ومن درجة التجديد التكنولوجي.
- ✓ تعطيل المنافسة بالسوق عن طريق إقصاء منافسين ناشطين أو غلق السوق أمام المنافسين المحتملين خاصّة إذا ما كانت حواجز الولوج إلى السوق مرتفعة.

وفي عملية التركيز الراهنة تنشط شركة "Vitol" بتونس في تجارة المنتجات النفطية المكررة (من الغير) التي تشتريها وتبيعها من أجل الحصول على هامش ربح الوسيط. وهي لا تمتلك أي فرع بتونس، ولا تنشط في مجال توريد الوقود بالتجزئة أو توريد الوقود بالجملة. في حين تشارك شركة "Vitol" بصفة منتظمة في طلبات العروض الخاصة بتزويد الشركة التونسية لصناعات التكرير (Stir) والتي تمثل المزود الوحيد لغاز البترول المسيل بالنسبة للسوق الوطنية، على النحو المبين بالجدول التالي:

Activités	VITOL TUNISIE	VIVO TUNISIE
Ventes départ raffinerie de produits pétroliers raffinés	لا	لا
Stockage de produits pétroliers	لا	نعم
Fourniture en gros de produits pétroliers raffinés	لا	نعم
Fourniture au détail de carburants (essence et diesel)	لا	نعم
Fourniture de GPL	لا	نعم
Fourniture de carburants d'aviation	لا	لا
Fourniture de lubrifiants à des clients commerciaux et au détail	لا	نعم
Négoce de produits pétroliers raffinés / pétroliers bruts	نعم	لا
تجارة المنتجات النفطية المكررة (من الغير)		

ويتبين من الجدول أعلاه أنّ الطرفين غير ناشطين في نفس الأسواق في تونس وبالتالي فإنّ العملية المقترحة لا تنطوي على أي تداخل أفقى.

الآثار العمودية:

لا تختلف عملية الاستحواذ (prise de contrôle) موضوع الاستشارة الراهنة آثارا عمودية مقيدة للمنافسة في سوق خدمات توزيع البترول والمواد البترولية وغاز البترول المسيل حيث أنها تهم أنشطة شركات متنافسة وغير متكاملة لا ينجر عنها تركيز عمودي يمكن أن يترتب

عنه إمكانية غلق السوق المرجعية (verrouillage du marché) خصوصا في ظل ارتفاع حواجز الدخول إليها.

« الآثار التكتلية: »

يمكن أن ينجر عن عملية تركيز تكتلي آثارا جانبية مقيدة للمنافسة وذلك بغلق سوق أو عدة أسواق متراقبة بعضها البعض وتقيد الولوج إليها أو إزاحة منافسين بالسوق المعنية والتي لا تتحقق إلا إذا كان الكيان الجديد الناتج عن عملية الاستحواذ يهمن على أكثر من 30% من السوق المرجعية.

وفي الغالب تكون لعمليات التركيز التكتلية آثار إيجابية حيث أنها تمكّن من التقليص في حجم التكاليف بالنسبة للمؤسسات المعنية. لكن في بعض الحالات يمكن أن يكون لهذا النوع من عمليات التركيز تأثيرات سلبية على وضعية المنافسة وتحديدا تأثير المحفظة , effet de portefeuille من خلال إضافة علامات أخرى، وتأثير المنتوجات (de gamme ou de produits من خلال إضافة منتوجات مختلفة داخل العرض الواحد .

وبالرجوع إلى الأوراق المظروفة بالملف لا تتوفر معطيات في ما يتعلق بتأثير المنتوج، أمّا بالنسبة لتأثير المحفظة فإن مشروع عملية التركيز بين شركتي "Vito" و "Vivo" في مجال توزيع البترول والمواد البترولية وغاز البترول المسيل قد تمكّنها من توسيع نطاق تدخلها وتأثيرها على الشركات المنافسة. وبالرجوع إلى المعطيات المتوفّرة عن السوق المعنية وعن الأطراف المتدخلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في مشروع عملية التركيز الراهنة، لم يتسم الوقوف على أيّة ترابطات مالية من شأنها تهديد المنافسة في السوق ذات الصلة.

وبالتالي فإنه ليس مشروع عملية التركيز أيّ آثار تكتلية محتملة. وإنّ اعتبارا إلى أنّ عملية التركيز الحالية هي من نوع التركيز التكتلي وأنّ شركة VIVIO هي الشركة الوحيدة المعنية بمشروع عملية التركيز والتي تنشط على مستوى السوق المرجعية فإنه لا يمكن أن ينجر عن هذه العملية أيّ تغيير على توزيع الخصص السوقية في ما يتعلق بخدمات توزيع البترول والمواد

البترولية وغاز البترول المسيل، حيث أن هيكلة السوق المرجعية ستبقى كما هي عليه قبل عملية التركيز وذلك كما يلي:

توزيع حصة السوق في ما يتعلّق بخدمات توزيع البترول

والمواد البترولية وغاز البترول المسيل قبل وبعد عملية التركيز

حصة السوق بعد عملية التركيز	حصة السوق قبل عملية التركيز	
% 12	% 12	vivo
%60	%60	SNDP
%11	11%	طوطال
%8	%8	OLA Energy
%9	%9	ستار أوبل
%100	%100	المجموع

وفي هذا الإطار يمكن الإقرار بأنّ الهيكلة العامة للسوق المرجعية لن تتغيّر وبالتالي لا وجود لأيّ تأثير يمكن أن يمسّ من وضعية المنافسة أو يهدّد المتنافسين في السوق. وبذلك تكون الآثار المحتملة على مستوى هيكلة السوق المرجعية منعدمة.

وعليه ونظراً لغياب التأثيرات الأفقيّة والعموديّة والتكتيكيّة السلبيّة لعملية الاستحواذ (prise de contrôle) الماثلة على السوق، فإنّ عملية التركيز الاقتصادي موضوع الاستشارة الراهنة لا تشير إشكالاً على مستوى المنافسة باعتبارها لا تمكن من خلق أو دعم وضعية هيمنة على السوق الداخليّة أو على جزء منها ولا تؤثّر وبالتالي على التوازن العام لهذه السوق، الأمر الذي يتّجه معه قبول المشروع المعروض على أنظار المجلس.

وُصَدِّرَ هَذَا الرأْيُ عَنِ الْجَلْسَةِ الْعَامَّةِ لِجَلْسِ الْمَنَافِسَةِ بِتَارِيخِ 29 اَفْرَيْلُ 2022 بِرِئَاسَةِ السَّيِّدِ
احْلَامِ الْوَسْلَاتِيِّ وَعَضْوَيِّ السَّادَةِ عَصَامِ الْيَحِيَاوِيِّ وَشَكْرَيِّ الْبَرْجَبِ وَمَهْدَىِّ بْنِ اِبْرَاهِيمِ وَمُحَمَّدِ
حَبِيبِ الدِّيَمَاسِيِّ وَالْطَّيِّبِ الْكَتَارِيِّ وَتَوْفِيقِ الْوَسْلَاتِيِّ وَبِحُضُورِ المُقرَّرِ الْعَامِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ شِيخِ
رُوحِهِ وَكَاتِبِ الْجَلْسَةِ السَّيِّدِ نَبِيلِ السَّمَاطِيِّ.

الرئيـس